

دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات The role of the United Nations Support Mission in Libya: successes and failures

احمد مصطفى فتحي

طالب ماجستير - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

هشام محمد بشير

استاذ مساعد العلوم السياسية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

المستخلص

تسعي هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل تطور دور الأمم المتحدة غير العسكري في ليبيا منذ عام 2011 من خلال " بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا " (UNSMIL) التي تعد بعثة سياسية خاصة متكاملة، أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2009) في 16 سبتمبر عام 2011 بإنشائها بناء على طلب من السلطات الليبية لدعم الفترة والسلطة الانتقالية الجديدة في البلاد خلال مرحلة ما بعد النزاع، وتقوم البعثة في سبيل تنفيذ المهمة الموكلة إليها بعدة مبادرات وآليات واستراتيجيات لدعم المرحلة الانتقالية المتعثرة ودعم النظام السياسي الجديد، والعمل على نشر مبادئ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في دولة بها تجاذب اقليمي كبير وصراعات مفتوحة تجعل مهام البعثة صعبة ومضطربة بين النجاح والفشل، لذلك تثير طول الفترة الانتقالية وتعثر بناء الدولة في ليبيا الجدل حول كفاءة دور البعثة، وبناءا عليه تهدف الدراسة إلى التعرف على محطات النجاح والإخفاق في دور البعثة وتحليل أسباب اخفاق البعثة في تنفيذ أهدافها ودورها المنوط بها في إدارة الأزمة الليبية.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الصراع الليبي.

Abstract

This study seeks to discuss and analyze the development of the non-military role of the United Nations in Libya since 2011 through the "United Nations Support Mission in Libya" (UNSMIL), which is an integrated special political mission. The

Security Council issued Resolution No. (2009) on September 16, 2011. It was established at the request of the Libyan authorities to support the period and the new transitional authority in the country during the post-conflict phase. In order to implement the mission entrusted to it, the mission is carrying out several initiatives, mechanisms and strategies to support the faltering transitional phase, support the new political system, and work to spread the principles of democracy and the promotion of human rights. In a country with great regional tension and open conflicts that make the mission's tasks difficult and turbulent between success and failure, so the length of the transitional period and the failure of state building in Libya raise controversy about the efficiency of the mission's role, and accordingly the study aims to identify the success and failure stations in the mission's role and analyze the reasons for the mission's failure In implementing its objectives and its role in managing the Libyan crisis.

Keywords: United Nations, Libya United Nations Support Mission in Libya, Libyan conflict.

مقدمة

تحولت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا 17 فبراير 2011 إلى ثورة عارمة وحرب طاحنة بين النظام والثوار مطالبين بالحرية والديمقراطية، لم يستجب النظام لهذه المطالب وواجهها بالاستخدام المفرط للقوة مما استدعي انتباه المجتمع الدولي لخطورة الحالة في ليبيا مما جعل الأمم المتحدة تقتنع بضرورة التدخل الدولي وتتبنى سياسات لإنقاذ الوضع الإنساني في ليبيا، وقد انقسمت هذه السياسات تجاه الأزمة في ليبيا إلى مرحلتين؛ الأولى متمثلة في التدخل العسكري بناءً على قرار مجلس الأمن 1973 حيث استطاع المجتمع الدولي بقيادة حلف الناتو من إسقاط نظام القذافي.

أما المرحلة الثانية فإن سياسات الأمم المتحدة تعني بمتابعة بناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد الذي يتفق ومرحلة ما بعد الثورة في دولة تشهد حالة من الفوضى السياسية والأمنية في ظل غياب دور المؤسسات العسكرية والأمنية الفاعلة، لذلك شرعت الأمم المتحدة في مهمة إنسانية من خلال تفويض "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"(UNSMIL) بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2009 لعام 2011 لمساعدة الجهود الوطنية الليبية الرامية لبناء الدولة ودعم المرحلة الانتقالية والعملية السياسية وتعزيز سيادة القانون، لكن

واجهت البعثة العديد من المسارات المعقدة في المجتمع الليبي والخلافات بين الأطراف المتصارعة حول كيفية بناء الدولة وشكل النظام السياسي وخاصة مع التجاذبات الإقليمية والدولية.

المشكلة البحثية

في سياق تطور دور الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم في الدولة الليبية التي تعكس حالة من التفكك والصراعات المفتوحة، جاءت "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" والتي تبرز معها إشكالية بحثية رئيسية تتعلق بمحاولة البعثة معالجة الصراعات وتضميد الشقاق بين الأطراف الليبية المتصارعة حول السلطة وشكل الدولة والنظام السياسي، ومدى ملائمة مساعي البعثة وحلولها مع هذه المعضلة التي لاشك أنها توجت بالنجاح تارة وبالفشل تارة أخرى على هذا الأساس تثير هذه الإشكالية سؤالاً بحثياً رئيسياً مفاده: **إلى أي مدى تمكنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من إدارة المرحلة الانتقالية وحل الأزمة السياسية في ليبيا؟** ويرتبط بهذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية تتضمن:

1- كيف تعاملت البعثة مع الصراعات السياسية في ليبيا؟

2- ما هي مظاهر النجاحات والاختناقات في إدارة البعثة للمرحلة الانتقالية؟

3- كيف يمكن تفسير نتائج ما وصلت إليه البعثة في ليبيا؟

المنهج المستخدم

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي إذ يُسهم في الوقوف على أهم المعلومات والدلالات المتعلقة بمجهودات البعثة الأممية، بالاستعانة بمنهج الاتصال حيث يسهم في دراسة سياسة البعثة التوسيطية كنظام اتصالي لحل الصراعات بين الأطراف المتحاربة في ليبيا.

تقسيم الدراسة

- المحور الأول: ظروف ونشأة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- المحور الثاني: أنشطة وآليات عمل البعثة في دعم استقرار الدولة الليبية.
- المحور الثالث: فاعلية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- خاتمة.

▪ النتائج والتوصيات.

المحور الأول

ظروف ونشأة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولاً: خلفية الأزمة الليبية 2011

اندلعت ثورة 17 فبراير 2011 أساساً بدافع التخلص من الاستبداد، وبحافز التحرر من التسلطية والولوج إلى عصر الديمقراطية والحريات كمثل باقي دول الربيع العربي ولكن مع بعض الخصوصيات التي ميزت الثورة الليبية عن غيرها¹، توسعت الاحتجاجات وتدخل الجيش الليبي تدخلاً قوياً ونشأت الحروب بين المؤيدين لنظام القذافي والمعارضين له، ودخلت ليبيا مرحلة متأزمة من الثورة أنتشر فيها استخدام القوة والعنف بين قوات النظام والمعارضة، والإنتشار الكثيف للأسلحة، ودخول ليبيا في مأزق أمني شديد.

مع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وسقوط مئات القتلى والجرحى، بدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لأداء واجبها الإنساني تجاه الشعب الليبي، ووقف ما سمي بالإبادة الجماعية التي ترتكب ضد المدنيين²، لذلك وجدت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أهمية إتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الحالة الليبية وإعمال مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من أجل أن يكون التدخل الدولي الإنساني في ليبيا في إطار الشرعية الدولية³، وعليه أصدر مجلس الأمن قراره 1970 المعتمد في 26 فبراير 2011 أدان القرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي نفذها نظام القذافي، وأحيلت القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعي إلى وقف إطلاق النار وانهاء العنف، بالإضافة إلى ذلك، تبني القرار وجود منطقة حظر طيران عسكري، وحماية المدنيين، وحظر الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وحظر سفر على كبار المسؤولين في نظام القذافي.

أنشئ قرار رقم (1970) لجنة الجزاءات (فقرة 24) حيث تضم جميع أعضاء مجلس الأمن، يكون من مهامها إعداد القوائم الخاصة بالعقوبات والإعفاء ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس، وقد حدد القرار مهمة اللجنة في مساعدة الحكومة الليبية علي تحديد الإحتياجات والأولويات الوطنية، إدارة عملية التحول الديمقراطي وتقديم الدعم الفني لمتطلبات العملية السياسية⁴، ومع ذلك لم ينجح القرار 1970 في تهريب القذافي وتهدة الوضع

مهد هذا التصعيد المؤسف للعنف الطريق لقرار أكثر جذرية وهو قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي تم تمريره في 17 مارس 2011، في محاولة لاستعادة السلام بشكل نهائي في البلاد.

ثانياً: التدخل العسكري في ليبيا

طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المادة (39) التي تعتبر المدخل الرئيسي لتعريف مصادر تهديد الأمن والسلم وهي المادة التي فسرها مجلس الأمن علي نحو يتيح له السلطة التقديرية والحرية في التكيف القانوني لحالات تهديد الأمن والسلم في النزاعات الدولية والنزاعات غير الدولية⁵ ووفقاً لقناعة المجتمع الدولي بغضاعة الوضع في ليبيا، وإعمالاً بمبدأ "مسئولية الحماية"، فقد أعتد مجلس الأمن في قرار 1973 لعام 2011 الذي ركز بشكل خاص على استخدام القوة لتوفير الحماية للشعب الليبي.

جاء تدخل حلف الناتو تحت رعاية الأمم المتحدة تطبيقاً للقرار 1973 بعد أن أصبح وضع الثورة حرجاً في مواجهة النظام، وكان الهدف من الحملة العسكرية توفير الحماية للمدنيين بكافة الوسائل اللازمة من خلال توجيه ضربات جوية لتدمير مقرات الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية التابعة للقذافي، الأمر الذي حد كثيراً من قدرة النظام الليبي بالشكل الذي قاد في النهاية إلى إسقاط النظام وحسم الأمر لصالح الثوار، ودخلت ليبيا فترة انتقالية مليئة بالصراعات والانقسامات مما أدى إلي تقويض بناء الدولة والنظام السياسي في ليبيا وعليه أوفدت الأمم المتحدة بعثتها لدعم العملية السياسية في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

ثالثاً: نشأة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أ- ولاية البعثة

تعد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعثة سياسية خاصة متكاملة، أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2009) في 16 سبتمبر عام 2011 بإنشائها بناء على طلب من السلطات الليبية لدعم السلطات الانتقالية الجديدة في البلاد في جهودها خلال مرحلة ما بعد النزاع، حيث نص القرار على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر⁶، لكن تم التمديد لولاية البعثة علي مدي الفترات الإنتقالية المضطربة التي مرت بها ليبيا من خلال قرارات مجلس الأمن اللاحقة لقرار إنشائها، رقم 2022 لسنة 2011، وقرار رقم 2040 لسنة 2012، ورقم 2095 لسنة 2013، ورقم 2144 لسنة 2014، ورقم 2238 لسنة 2015، ورقم 2323 لسنة 2016، ورقم 2376 لسنة 2017، ورقم 2434 لسنة 2018، ورقم 2486 لسنة 2019، ورقم 2542 لسنة 2020 الذي مدد عمل البعثة لغاية 15 سبتمبر 2021،

وأخيراً تم اعتماد أحدث قرار لمجلس الأمن رقم (2619) في 31 يناير 2022 الذي مدد ولاية البعثة بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة حتى 30 أبريل 2022.⁷

ب- إختصاص البعثة

من حيث الإختصاص تكون مهمة البعثة استعادة الأمن والنظام وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، والشروع في عملية وضع الدستور، والعملية الانتخابية، وبسط سلطة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان. إذ يمكننا إعتبار أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وريثة لجنة الجزاءات من حيث الإختصاص ولكن بشكل موسع، إن مبدأ الملكية الوطنية هو المبدأ الذي يوجه جميع أنشطة البعثة في ليبيا لممارسة الوساطة والمساعي الحميدة لدعم حكومة وطنية موحدة للبلاد⁸

إضافة إلى ماتقدم، يتوجب على البعثة في إطار الحدود الأمنية تقديم الدعم للمؤسسات الليبية وتقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية عند الطلب، كما تم تكليف البعثة برصد أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم الدعم لتأمين الأسلحة ومكافحة انتشارها بهدف إحلال الاستقرار في مناطق ما بعد النزاع، ويمكننا تركيز اختصاصات البعثة التالي:-

- 1- تعزيز سيادة القانون واستعادة الأمن والنظام، ودعم وضع الدستور والعملية الانتخابية.
- 2- إجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية.
- 3- بسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات السيادية.
- 4- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لاسيما الفئات الضعيفة والأولي بالحماية.
- 5- اتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لبدء الإنعاش الاقتصادي.

المحور الثاني

أنشطة وآليات عمل البعثة في دعم استقرار الدولة الليبية

أولاً: أنشطة البعثة

تمارس البعثة دورها في دعم ليبيا ومعالجة الصراعات من خلال أنشطة أقسامها التالية :-

(1) شعبة الشؤون السياسية: تحتل شعبة الشؤون السياسية مكان الصدارة في عمل البعثة وذلك من خلال إعطاء الأولوية لاستمرار الانتقال السياسي في ليبيا نحو الديمقراطية، بما في ذلك تقديم الدعم لإعداد

وصياغة واعتماد دستور ليبي جديد، وتحديد عملية المصالحة الوطنية، وتوفير المشورة الفنية والدعم الفني للمؤسسات الليبية الرئيسية، كما يقوم القسم برصد التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا ووضع تقارير بشأنها وكذلك الأمر بالنسبة للتطورات الإقليمية التي تؤثر على العملية السياسية في ليبيا.⁹

(2) المساعدة الانتخابية: تقدم البعثة الدعم والمشورة إلى السلطات الليبية حول تنظيم الانتخابات التي تعتبر إحدى دعائم الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وذلك بحسب الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في 2011، وتركزت الجهود على تقديم المشورة الفنية والتشغيلية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012، وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير 2014، وانتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014.¹⁰

(3) قسم حقوق الإنسان/ العدالة الانتقالية/ سيادة القانون: الذي يرصد أوضاع حقوق الإنسان ووضع تقارير بشأنها، وتقديم الدعم للجهات المعنية بالعدالة، كما يعمل القسم بشكل وثيق مع النظام القضائي والنيابة العامة وإدارة السجون لفرض سيادة القانون، ويصدر القسم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا مثل: تقرير حول محاكمة 37 عضو في نظام القذافي بتاريخ 21 فبراير 2017، وتقرير حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا 23 ديسمبر 2014، كما يعقد ندوات وورش عمل منتظمة بهدف توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات لدى النظراء الوطنيين.

(4) دائرة المؤسسات الأمنية: تُدعى رسمياً بالشعبة الاستشارية والتنسيقية لشؤون قطاع الأمن وعملت قبيل يوليو 2014، على نطاق واسع في قطاع الأمن في ليبيا مقدماً الدعم لتطوير هيكلية الأمن الوطني وبناء القدرات في مجالات الشرطة والدفاع وأسفرت هذه الجهود عن زيادة متواضعة في مستويات الثقة بين عديد من جهات الأمن الفاعلة في ليبيا بما في ذلك الجماعات المسلحة¹¹، وعقب 2014 بدأت دائرة المؤسسات الأمنية بالعمل علي دعم حكومة الوفاق الوطني في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، كما قامت البعثة بأعمال الوساطة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والمشاركة في مكافحة انتشار الأسلحة، كما توسّطت في وقف إطلاق النار وفتح ممرات إنسانية آمنة؛ وعملت على تمكين وبناء قدرات الشرطة والجيش وغيرها من القوات الأمنية الشرعية.

(5) قسم تمكين المرأة: يعزز القسم مشاركة المرأة في حوار السلام الليبي من خلال جهود الوساطة والمساعي الحميدة للبعثة، ويوفر مساحات آمنة للنساء الليبيات من منظمات المجتمع المدني والناشطات لجعل صوتهن مسموعا في عمليات السلام وتمكين المرأة الليبية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع الدستور وجهود المصالحة.¹²

(6) شعبة الإعلام: تعلن الشعبة للجمهور موقف وإجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بليبيا بحسب الولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن، وتنظم الشعبة اللقاءات الصحفية مع كبار المسؤولين في البعثة التي تقدم أحدث المعلومات حول آخر التطورات، وتشرف على حملة جديدة للتوعية مع الشباب الليبي لتعزيز حملات المصالحة الوطنية.¹³

ثانياً: آليات عمل البعثة في دعم استقرار الدولة الليبية

أ- عمل البعثة في الجانب الإنساني

تنوع عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المجال الإنساني وأستمر هذا الدعم بدوام الفترة الانتقالية الطويلة المضطربة التي مرت بها ليبيا، وعليه سنركز علي أبرز مجهودات البعثة تجاه الوضع الإنساني، يأتي تعاون البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مقدمة هذه المجهودات إذ قدما الدعم للجهود الليبية الرامية إلى مناهضة الاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك رصد مراكز الاحتجاز، وتقديم المشورة حول الإصلاحات القضائية، ومساعدة ليبيا في طي صفحة انتهاكات حقوق الإنسان.

قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عام 2013 تقرير يصف الجانب الإنساني في ليبيا شارحاً مختلف أوجه التعذيب والاعتقال، وتمكنت البعثة من توثيق حالات وفاة أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب، وجميعها كانت في مرافق احتجاز خاضعة للسيطرة الاسمية للحكومة ولكنها تدار فعليا بواسطة الكتائب المسلحة، لذلك قامت البعثة بعدة زيارات لمراكز احتجاز المساجين بالتعاون مع المجتمع المدني، وكحل لازمة المحتجزين اقترحت البعثة أن التسليم الصحيح لمرافق الاحتجاز إلى ضباط الشرطة القضائية المدربين والذين هم من ذوي الخبرة عادة ما ينتج عنه تحسن في الظروف ومعاملة أفضل للمحتجزين.¹⁴

وأوجبت البعثة علي السلطات الليبية معاملة الأشخاص المعتقلين معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم أو تسليمهم إلى النظام القضائي، والإفراج فوراً عن جميع الرهائن، كما يجب على الجماعات المسلحة أيضاً إعطاء تفصيلات عن مصير الأشخاص المحتجزين لديهم والذين يعتقد أنهم مفقودين وينبغي إبلاغ أسر المحتجزين فوراً عن مصيرهم ومكان وجودهم، وكذلك ينبغي على السلطات استئناف بناء مؤسسات الدولة في أسرع وقت ممكن، وعلى وجه الخصوص مؤسسات إنفاذ القانون ومنظومة العدالة بصفة عامة¹⁵.

ناشدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جميع أطراف النزاع وقف جميع الأعمال العدائية المسلحة وحماية المدنيين من القصف العشوائي وغيره من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانخراط في حوار سياسي يشمل الجميع، والسعي لبناء دولة تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأوجبت علي السلطات الليبية محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبالأخص جميع الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الهجمات العشوائية والاختفاء القسري والقتل والإعدام بإجراءات موجزة من خلال الاغتيالات المحددة الأهداف واحتجاز الرهائن والتعذيب وغيرها من صنوف إساءة المعاملة وتدمير الممتلكات¹⁶.

كما رصدت البعثة الانتهاكات الإنسانية للفئات الضعيفة في الصراع مثل النساء والأطفال، والوقوف علي حوادث العنف التي تعرضت لها المرأة، منها حوادث أثناء التحضير لانتخابات فبراير 2014 المتعلقة بهيئة صياغة الدستور، حيث تلقت البعثة تقارير عن تهديدات وهجمات ضد المرشحات، الأمر الذي ساهم في تردهن في الترشح للانتخابات، وفي 25 يونيو قُتل سلوى بوقعيعيص وهي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان، رميةً بالرصاص في بنغازي بعد أن أدلت بصوتها في انتخابات مجلس النواب، وفي 17 يولييه اغتيلت فريحة البرقاوي وهي عضو سابق في المؤتمر الوطني العام في درنة، وقامت البعثة باتصال منتظم مع المدافعين عن المرأة، ونظمت ندوات من أجل بناء قدراتهم، ودعمهم بالمشورة التقنية لتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية وصياغة الدستور¹⁷.

أما عن الأطفال أجرت البعثة والمفوضية اتصالات عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لرصد انتهاكات حقوق الأطفال ووضعهم أثناء النزاع المسلح، حيث تبلغ البعثة مجلس الأمن

بشكل دوري عن الانتهاكات ذات الصلة من خلال المذكرة الأفقية الشاملة التي تتولى تنسيقها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

عملت البعثة أيضا علي التعريف بوضع المهاجرين والمشردين داخليا وتعرضهم للعنف الشديد والتعذيب، وسائر ضروب سوء المعاملة والعمل القسري، والحرمان التعسفي من حرياتهم والاستغلال الجنسي علي أيدي المهريين والمتاجرين وعناصر الجماعات المسلحة وعليه أبلغت البعثة في 17 ابريل 2017 المنظمة الدولية للهجرة بوجود أسواق للنخاسة في ليبيا، مما دفع محكمة العدل الدولية بابلاغ مجلس الأمن أنها تدرس الوضع الانساني في ليبيا بعناية وتدرس مدي جدوي فتح تحقيق ومحاكمة في الجرائم ذات الصلة بالمهاجرين¹⁸.

ب- آليات عمل البعثة في الجانب السياسي

اعتمدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا علي عدة آليات للبحث عن استقرار الوضع ودفع المرحلة الانتقالية قدماً، منها الوساطة والمسااعي الحميدة وغيرها من التحركات التي من شأنها تعمل علي معالجة الصراعات ولم شمل الأطراف الليبية، يتمثل الدور الرئيسي للبعثة في هذا الشأن في دور مبعوثي الأمم المتحدة الذين ترأسو البعثة، ووفقاً لذلك سنقوم بطرح دور البعثة في الشق السياسي خلال كل فترة تولي فيها مبعوث جديد مع توضيح ظروف الفترة ومسااعي وآليات البعثة الرامية لوجود حل بين الأطراف السياسية المتصارعة علي السلطة، ودعم النظام السياسي والانتقال السلمي نحو الديمقراطية، كالتالي:-

(1) فترة عمل إيان مارتن

كُلف مارتن في سبتمبر عام 2011 كأول مبعوث أممي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهو الانجليزي المتخصص في حقوق الإنسان، لذلك نلاحظ على فترة عمل مارتن عدم الخوض في مسألة التسوية السياسية والتركيز فقط على الجانب الإنساني في الأزمة الليبية¹⁹، رغم توجيه الأمم المتحدة البعثة أن تعمل بنشاط مع السلطات الليبية لتحديد الاستراتيجيات لبناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع، واستمر مبعوثاً حتي اكتوبر 2012.

(2) طارق متري والفشل في إيجاد مساحة من الحوار

عقب رحيل مارتن أوكلت الأمم المتحدة إلى الدكتور طارق متري هو سياسي وأكاديمي لبناني في أغسطس 2012 تمثيل الأمين العام كرئيس للبعثة، وقد قضى متري أقل من سنتين أجرى متري مباحثات مكثفة مع

جميع الأطراف في البلاد²⁰، ودعا إلى الحوار بينهم، فشلت فيها كل المحاولات في توفير الأجواء السليمة للتحوّل نحو الديمقراطية، وذلك بسبب الحرب التي اندلعت في طرابلس وبنغازي (عملية الكرامة- عملية الفجر) فقد فشل في احتواء الفرقاء الليبيين وفي إقناع النخب السياسية بالتسوية.

كانت إستراتيجية ميري قائمة علي بناء الدولة على صعيد الالتزامات السياسية والأمنية والمصالحة والعدالة الانتقالية والحكم المحلي، ولكن حالت صعوبات كثيرة دون أن يتم تفعيل هذه المبادرة وإرجاء الحوار بشأنها لأجل غير مسمى²¹، تمثلت هذه الصعوبات في الصراع على السلطة وتعاضم قوة الأقاليم الليبية والمشاكل المتعلقة بموضوع نفوذ الثوار وتعاضم دور الإسلاميين والتدخلات الخارجية في ليبيا وموضوع الأقليات والنداء بالفيدرالية وأحداث أمنية خطيرة، انتهت مهمته بضرورة جلاء البعثة عن الأراضي الليبية في يوليو 2014.

3) برناردينو ليون واتفاق الصخيرات

هو دبلوماسي وسياسي إسباني استلم مهمته في 1 سبتمبر 2014، في ظروف صعبة احتدم فيها الصراع بين الأطراف الليبية، وشهدت فترة بداية تعيينه انتشار التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على مدن حيوية؛ روج للوساطة عبر أجنده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لأهمية وجود حوار دبلوماسي قائم على الوساطة والنقاش لمعالجة الأزمة الناجمة عن الانهيار السياسي، وذلك في إطار حوار وطني سياسي وأمني، انخرطت البعثة في الجهود الأولية لدعم الوساطة في الأقاليم الشرقية والغربية من ليبيا من خلال عدة اجتماعات بين الميليشيات الغربية والمليشيات الشرقية بشكل عام ومع حفتر بشكل خاص ولكن لم تتمكن البعثة من التوصل إلي اتفاق أو ميعاد للجلوس للتوسط بينهم.

تمكن ليون من إقناع برلمانين من المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، وبرلمان طبرق بالاجتماع في (غدامس) في أقصى الغرب الليبي، وكانت أولى جلسات الأطراف المتناحرة، وأعلن أنه لا يمكن لليبيا أن تتجاوز مشاكلها إلا عبر الحوار، وأن مهمة الأمم المتحدة هي العمل على توفير الظروف الملائمة لذلك، وبدأت المفاوضات في جنيف السويسرية، حيث عقد المتحاورون جلستين في يناير 2015، وفي مارس من نفس العام أجرى ممثلو الأطراف الليبية المتصارعة حوار غير مباشر برعاية

ليون، وآخر بالجزائر في سبيل إخراج ليبيا من أزمتها، وقام ليون بطرح مساحة كبيرة من الحوار بين نواب البرلمان الليبي.

وساهم في جمع غالبية الأطراف السياسية في البلاد لتوقيع الاتفاق السياسي في منتجع الصخيرات بالمغرب في نوفمبر 2015 محاولة منه لحل الأزمة السياسية والأمنية في البلاد، ونجح بعد مفاوضات عسيرة بين الفرقاء في توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية، وهي نقطة هامة تسجل لصالحه²²، غادر منصبه في شهر نوفمبر عام 2015 تاركاً وراءه حالة من الغضب بسبب ما وصف بالتقسيمات التي أحدثها اتفاق الصخيرات، ومن أخطائه الإسراع بالحوار لتحقيق نتائج بأي شكل كان لإنهاء مهمته الأساسية بالإعلان عن تشكيل الحكومة الذي تم دون مشاور كاف مع كل الأطراف الليبية، يمكننا القول أن ليون ساهم بعرقلة وتراجع عمل الأمم المتحدة بشكل واضح.

نلاحظ في هذه الفترة أن تفضيل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم الوساطة المحلية لتحقيق القليل من النجاحات في سياق التعقيد السياسي والبيئة العدائية المتزايدة على المستوى الوطني، وذلك من خلال لعب دوراً مركزياً للوساطة المحلية بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي وطني يقود البلاد إلى سلام دائم، وذلك بعدما أدركت أن استراتيجيتها السابقة المنحصرة في دورها الاستشاري لحكومة وليدة، حيث أدت استراتيجيتها السابقة المرتكزة على إعطاء الأولوية لتنظيم الانتخابات إلى مزيد من التوترات.

4) مارتين كوبلر وأخفاقه في تنفيذ الصخيرات

هو دبلوماسي ألماني عين مارتين كمبعوث أممي في 17 نوفمبر 2015 وقد أثار سخط المجتمع الليبي بعدما فشل في العراق حيث كان له سجل سيئ في التجارب السابقة، وكانت مهمة كوبلر محددة، وهي تطبيق اتفاق الصخيرات، أخفق في ذلك بسبب خلافات الأطراف الليبية التي ساهمت إلى حد كبير في إفشال الاتفاق، وأخطت الأمم المتحدة ومبعوثيها لتقدير حجم خطر الأزمة الليبية بسعيها لتشكيل مجلس رئاسي وحكومة منبثقة عنه، متجاهلة في المقابل الصراعات القبلية والجهوية وطبيعة المجتمع الليبي الذي مازالت قطاعات كبيرة منه إلى اليوم تتخذ من القبيلة سلطة ومرجعاً لكل تحركاته السياسية وحتى العسكرية وقد فشل كوبلر في أن يكون

على مسافة واحدة بين الفرقاء، الأمر الذي عقد مهمته في إيجاد تفاهات تنهي الصراع السياسي والعسكري حيث أنه لم يقدم أي شيء يذكر لحل الأزمة الليبية، وانتهت مهمته في 21 يونيو 2017.

5) غسان سلامة

يُحسب له أنه أحدث تقدماً ملحوظاً في ملفات المصالحة والحوار بين كثير من الأطراف والقبائل الليبية المتناحرة، منذ تعيينه في يونيو 2017، نجح كذلك في أحداث تقدماً ملحوظاً في ملفات المصالحة والحوار بين الكثير من الأطراف والقبائل الليبية، وقام أيضاً باقتراح إجراء تعديلات على الاتفاق السياسي (الصخيرات)؛ المادة (8) المتعلقة بالسيادة على السلطة العسكرية، ونال هذا الاقتراح موافقة مجلس النواب الليبي، لكن العملية العسكرية التي اندلعت في طرابلس في سبتمبر 2018 بين تاورغان ومصراتة واندلاع قتال الميليشيات عطلت خطته الأممية لإجراء انتخابات نيابية ورئاسية في البلاد.

اغتم سلامة أزمة سبتمبر 2018 كفرصة تمكنه من التوصل إلى توافق في الآراء حول اتفاقيات لوقف إطلاق النار، وبدأ في تعديل الترتيبات الأمنية لطرابلس وانتزع التزاماً شفهيًا من أغلب الميليشيات بالانسحاب من المرافق الرئاسية الوطنية، وتوصلت البعثة أيضًا إلى اتفاقية تعويض مالي لمدينتي تاورغان ومصراتة، وأخيرًا ترتيب الاسواق، وبالفعل فإن تحفيزاً من سلامة والسراج ومحافظ البنك المركزي تجاوزوا خلافاتهم للاتفاق على إصلاحات سعر الصرف وتخفيض متواضع في دعم الوقود، نتيجة لذلك انخفضت تكلفة السلع بشكل كبير في الأسابيع التالية، تعزز الدينار مقابل الدولار من حوالي 1 دولار لكل 7 دينار إلى 1 دولار لكل 5 دينار وسرعان ما تم إصدار خطابات ائتمان تزيد قيمتها عن مليار دولار.

وفي إحاطة سلامة لمجلس الأمن في 4 سبتمبر 2019، صرح أن "العديد من الليبيين يشعرون بتخلي المجتمع الدولي عنهم واستغلالهم من قبل الآخرين"، كما حذر من فشل المجتمع الدولي في إنهاء فوري للصراع الذي سيرتب استمرار النزاع والقتل بين الأشقاء الليبيين، ومضاعفة التدخلات الخارجية والدعم العسكري للأطراف الليبية مما سيؤدي إلى تصعيد حاد وفوضى إقليمية²³، واستقال سلامة من منصبه في مارس 2020 لدواع صحية بعد قرابة 3 سنوات في المنصب، لكن المراقبين عزوا الأمر إلى تعقد مهمته أمام احتدام العمليات العسكرية في محيط طرابلس وتصاعد حدة الاقتتال بين الأطراف المتنازعة.

6) نيكولاي ملادينوف

وافق مجلس الأمن في سبتمبر 2020 على تعيين البلغاري نيكولاي ملادينوف مبعوثاً جديداً للمنظمة إلى ليبيا محل غسان سلامة، ولكن قدم ملادينوف استقالته من منصبه كمبعوث أممي إلى ليبيا بعد أسبوع على تعيينه وذلك لأسباب شخصية وعائلية.

7) يان كوبيش

عُين كوبيش كمبعوث أممي ورئيس للبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 18 يناير 2021، وضع كوبيش أولويات في العمل تكمن في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة، سعياً للوصول إلى حل سياسي شامل للأزمة، وتدعيم الوقف الهش لإطلاق النار وتأكيد انسحاب المرتزقة وقد اتخذ من جنيف مقراً له، وفي سبتمبر 2021، جدد مجلس الأمن ولاية بعثته السياسية في ليبيا ومهمة كوبيش حتى 31 يناير 2022 مشيراً إلى أنه سيتم نقل منصبه إلى طرابلس، لكن قدم كوبيش استقالته من منصبه مبرراً استقالته برفضه الإقامة في ليبيا، لتأتي الاستقالة قبل مرور عام على تعيينه رئيساً للبعثة.

8) ريزدون زينينغا

يرأس البعثة حالياً السيد زينينغا القائم بأعمال رئيس البعثة منذ 10 ديسمبر 2021 خلفاً لكوبيش، ويمتلك السيد زينينغا خبرة متنوعة ووفيرة في دعم العمليات السياسية والوساطة، أبرز مجهودات بعثة الأمم المتحدة في هذه المرحلة تكمن في اعلان المستشارية الخاصة للأمين العام بشأن ليبيا السيدة ستيفاني وليامز في 3 مارس 2022 عن مبادرتها بتشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للاتفاق على قاعدة دستورية قوية لإجراء انتخابات وطنية في أقرب وقت ممكن، تلبيةً لطموحات 2.8 مليون ليبي سجلوا للتصويت بغية انتخاب من يمثلهم بطريقة ديمقراطية.

وفي 13 أبريل 2022 برعاية القاهرة استضافت جولة الحوار بين المجلسين اطلقت المستشارية الخاصة وليامز مشاورات اللجنة المشتركة المؤلفة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بهدف تحديد قاعدة دستورية لإجراء انتخابات حرة تتسم بالمصداقية والشفافية والشمولية، وأكدت وليامز أن "عموم الشعب الليبي يؤمن أن الحل النهائي للقضايا التي تورق ليبيا يأتي عبر انتخابات تُجرى بناءً على قاعدة دستورية متينة وإطار انتخابي يمثل حماية للعملية الانتخابية بمعالم واضحة وجداول زمنية تُمكن من المضي قدماً".²⁴

يمكننا أن نستنتج أن المبعوثين الأميين ولمدة أحد عشر عام، لم يفلحوا في وضع حل قاطع للأزمة الليبية، وكل مبعوث جديد كان يأتي بخطة عمل مستقلة، وهذا يدل على تخطب الأمم المتحدة وعشوائيتها في معالجة الأزمة لذلك أخفقت البعثة بشكل كبير في دورها الأساسي الموكل لها وذلك بسبب العديد من العوامل كما في المحور التالي.

المحور الثالث

فاعلية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تشير طول الفترة الانتقالية وتعثر بناء الدولة في ليبيا الجدل حول كفاءة دور البعثة حيث تعرضت البعثة إلى عدد من العوامل التي ساهمت في تقييد فاعليتها في تنفيذ أهدافها ودورها المنوط في ليبيا.

أولاً: العوامل الفنية المتعلقة بالبعثة وآلياتها

(1) الشخصية وعدم المؤسسية: اختلفت مشاريع المبعوثين الأميين في الدفع بالعملية السياسية وتباينت إستراتيجياتهم، حيث أن كل مبعوث جديد كان يأتي بخطة عمل مستقلة يطرح فيها حلولاً تعبر عنه دون الاستفادة من المبادرات الأممية السابقة، فعلى سبيل المثال شدد (طارق متري) على ضرورة بناء الدولة الليبية أولاً، بينما (ليون) فضّل خيارات سهلة مؤقتة واعتبرها حلولاً، متجاهلاً الأسباب الحقيقية للأزمة كما شّخصها سلفه متري، وحاول التكيف البراغماتي مع ما آلت إليه الأوضاع السياسية والميدانية عند تعيينه في سبتمبر 2014 من انقسام للسلطة ومؤسساتها تشريعياً وتنفيذياً بين معسكرين في الشرق والغرب واتبع منطق التوازن من خلال إبقاء الجسمين التشريعيين المتصارعين عبر قوالب سلطوية جديدة، باعتبار أنه قد يكون مخرجاً وحلاً مؤقتاً²⁵.

(2) إغفال البعثة لوضع استراتيجيات لبناء قطاع الأمن بعدما إنهار هذا القطاع وتفكك عقب سقوط القذافي فضلاً عن انتشار الأسلحة الرهيب، فلو سيطرت البعثة علي هذا القطاع في بداية الأمر كان سيسهل عليها دورها في المجالات الأخرى.

(3) اعتماد البعثة لنهج بناء السلام فقط كنهج لبناء الدولة أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى مزيد من الهشاشة والصراع والعنف في ليبيا، حيث يركز هذا النهج علي الدفع بعملية بناء السلام المرتكزة علي

- أقطاب الصراع السياسي، دون وضع خوف الليبيين من إمكانية تهميشهم وعدم قدرتهم علي التأثير في صنع القرار على المستوى الوطني في محل الاعتبار، مما يفشل أي تسوية سياسية منذ بداية الأزمة، لابد أن يهدف الدعم الأممي لبناء دولة ليبية تعددية تمثل وتخدم مجموعة واسعة من الفئات في البلاد.
- (4) انحصار البعثة في طرابلس وبعض المناطق المحدودة أحد عوامل عدم تواصلها مع جميع الأطراف فكان لابد من تواجد مكنتي وميداني في جميع أنحاء البلاد مع التركيز على آليات تنفيذية فورية لدعم أهداف المرحلة الانتقالية وليس مجرد آليات استشارية.
- (5) تطبيق الاتفاق السياسي الليبي الذي تم برعاية البعثة والأمم المتحدة لا يعالج الانقسامات السياسية والاجتماعية في ليبيا، بل يركز على الاتفاق السياسي لحكومة موحدة، دون التطرق إلي مناقشة حول ما يجب أن يستتبعه الانتقال وكيف ينبغي أن يتم الحكم.
- (6) مرور دبلوماسية البعثة بفترة خمول وإرهاق كبيرة دون نشاط مرة أخرى مع استفاد طاقتها في البحث عن صيغ فعالة لتحويل الصراع إلي مسارات أهدأ، وليس الإصرار على حل كامل للنزاع.²⁶ كما كانت قدرة المبعوثين للتوسط والتأثير على الجهات الفاعلة المحلية في بداية الأزمة ضعيفة للغاية، وذلك بسبب الشك المتزايد من قبل الليبيين تجاه جميع الجهات الخارجية الفاعلة في الأزمة.
- (7) يمكن النظر إلي جنسية المبعوثين الأممين الأجانب بأنها عامل أعاق عمل البعثة حيث إنهم بعيدون كل البعد عن البيئة العربية، بما قد يفسر سبب الفشل نظراً لقلة إلمامهم بظروف الأزمات وطبيعة المناطق التي يزورونها والعقليات التي يتعاملون معها.²⁷
- (8) عدم مهنية بعض المبعوثين حيث كشفت صحيفة الجارديان البريطانية في 4 نوفمبر 2015 أن المبعوث الأممي برناردينو ليون كان يفاوض أحد الأطراف الإقليمية المشتبكة مع الصراع الليبي على وظيفة بإحدى مؤسساتها الدبلوماسية اثناء وساطته في ليبيا.²⁸

ثانياً: التفاعلات والعوامل الداخلية

- (1) تنامي ظاهرة الإرهاب وظهور التيارات المتشددة الراضة للدولة المدنية التي رفعت شعارات تطبيق الشريعة، التي أعاقت عملية بناء الدولة وبالتالي تعيق استراتيجية البعثة الرامية لدعم ليبيا، مثل جماعات أنصار

الشرعية وتنظيم الدولة الإسلامية، حيث يعملون على تكفير المجتمع والحكومات والأحزاب والعملية السياسية الديمقراطية²⁹.

(2) تركيبة المجتمع الليبي والبنية التقليدية العصبية والتي تتضح في التعصب القبلي حيث سيطرت بعض القبائل على المراكز الحيوية كالموانئ والحقول النفطية والمطارات ومصانع الدولة، مما يشكل أزمة للتحوّل نحو الديمقراطية بسبب استمرارية الهياكل العصبية المعيقة لبناء الدولة الحديثة، كما يلعب تأييد القبائل لطرف أو آخر دوراً هاماً في الأزمة، فهناك قبائل مؤيدة للبرلمان وأخري للمؤتمر وقبائل مع عملية الكرامة وأخري مع فجر ليبيا، مما يجعل هذا التخبّط عائقاً أمام أي استراتيجيات للبعثة الأممية.

(3) استرجاع الذاكرة الدائمة وانتشار روح الانتقام التي نماها القذافي قبل وبعد 17 فبراير مما أدى لاستعادة ماضي الصراع بين (مصراة وورفلة، الزنتان والمشاشية، مصراة وتاورغاء، الزنتان وجادو، زوارة والجميل، وغيرهم) مما أدى إلى دخول هذه القبائل في صراعات مسلحة استهدفت تدمير فرص العيش المشترك وأعاقت إلى حد كبير التحوّل السياسي، والديمقراطي في ليبيا³⁰، كما أن غياب الثقة بين أطراف الصراع الليبي يهدد فرص إحلال السلام وينسف كل مجهودات البعثة الرامية لدعم النظام السياسي الجديد.

(4) مشكلة انعدام الأمن في ليبيا التي قوضت كل الجهود الدولية المبذولة لبناء المؤسسات السياسية والإدارية الفاعلة للدولة مما ساهم في بروز الجماعات المتطرفة في كل ليبيا، وجعلت القيادات الأممية والموظفين الدبلوماسيين بالبعثة تحت التهديد المستمر لهذه الجماعات، الأمر الذي أدى إلى استقالات متتالية للمبعوثين وتخبّط استراتيجيات البعثة.

(5) الفلاقل المجتمعية التي يفعلها داعمو النظام السابق تحديداً اللجان الثورية، والكتائب الأمنية، والمسؤولين السابقين، مما يزيد المعضلة الليبية والصراعات المحلية غموضاً لتعمدهم نشر الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، الأمر الذي يزيد صعوبة الحلول وعدم تقبل مساعي البعثة الرامية للمصالحة الوطنية وخاصة أن هناك رأيين للمجتمع الليبي الأول يرى ضرورة إدماج داعمو النظام السابق في المجتمع وفي العملية السياسية، بينما يرى فريق آخر ضرورة إقصائهم ومحاكمتهم وعزلهم عن العمل السياسي.

ثالثاً: التفاعلات والعوامل الخارجية

لا يمكن إغفال العامل الخارجي في زيادة حدة الأزمات والعنف في ليبيا بسبب التدخل في الشأن الليبي الداخلي من خلال دعم أطراف ضد أخرى بالمال والسلاح وبالتالي زيادة حدة الانقسامات الداخلية القبلية والمناطقية، مما يجعل التفاعلات والتدخلات الخارجية في ليبيا من أكثر العوامل تأثيراً في مجريات الأزمة في ليبيا وتأثيراً في استراتيجيات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جاء ذلك صريحاً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2013 حيث خلص إلي أن تضارب المصالح بين القوي السياسية الخارجية والاقليمية يشكل عقبة أمام عمل المؤسسات الانتقالية وعمل بعثة الأمم المتحدة وتعطيل خطط عملها للانتقال الديمقراطي وحل الأزمة الداخلية.

أدت التدخلات الخارجية إلي تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السياسية في ليبيا بسبب قيام قوى خارجية بتقديم الدعم في الصراع القائم بين قوى سياسية ليبية لصالح تيارات معينة ضد أخرى كدعم التيار الليبرالي ضد الإسلامي والعكس، وما يؤكد حالة الانقسام الثنائية هذه علي سبيل المثال هو الدور القطري التركي مقابل الدور المصري الإماراتي، ويمكن الإشارة إلي التدخل القطري السافر في الشؤون الداخلية في ليبيا، والدعم القطري المقدم إلي فئات من الإسلاميين على نحو آثار حفيظة كثير من السياسيين في ليبيا.

بالنظر إلي دور الولايات المتحدة الأمريكية فإن اهتمامها بالأزمة الليبية يأتي في إطار جني مكاسب اقتصادية واستراتيجية لها ولشركائها الأوروبيين دون إبداء أدنى اهتمام لدعم السلطات الجديدة في ليبيا، وإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات فنية لبعثة الأمم المتحدة علي استحياء، ومرتدة في تقديم المساعدة الأمنية للسلطة الانتقالية الليبية.

أما الدور الفرنسي فكان متذبذب منذ بداية الأزمة لم يجد توافق إلي حد كبير مع باقي الأوروبيين والولايات المتحدة، والدليل علي ذلك إشراف فرنسا في مايو 2019 على مؤتمر للحوار الليبي، وحينها اتفقت أطراف الأزمة المجتمعة في باريس على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن، مع الالتزام بتهيئة الأجواء لتكون نزيهة، والموافقة على نتائجه، غير أن الخطة المدعومة من فرنسا لإجراء انتخابات في 10

ديسمبر 2019 تأجلت بعد رفض الولايات المتحدة وروسيا وقوى أوروبية أخرى لجدولها الزمني في مجلس الأمن، وذلك لإختلاف الرؤى الفرنسية مع الرؤية الأمريكية والأوروبية للأزمة.

كما ساهم الدور التركي في تعقيد الأزمة الليبية بشكل كبير منذ أن وقعت حكومة الوفاق مع تركيا علي اتفاقية للتقييد عن البترول مقابل الدعم اللوجستي والعسكري لحكومة الوفاق، حيث قلبت هذه الاتفاقية موازين المعادلة السياسية والعسكرية في ليبيا والتي أصابتها بتعقيدات علي جميع المستويات، وقوض فرص الحل واستراتيجيات بعثة الامم المتحدة للخروج من الأزمة.

تضارب مصالح القوي الخارجية والإقليمية بشأن كيفية حل الأزمة في ليبيا قوض من فاعلية دور البعثة ومساعدتها في فرض الاستقرار والدفع بعملية بناء الدولة والنظام السياسي، لوجود هذه التدخلات الخارجية المحضة علي التخريب والصراع وإثارة القلاقل والاضطرابات في المجتمع، ما يجعل الأمر في حله الأزمة علي قدر من الصعوبة وتحفه المخاطر بالغه التعقيد على المستويين المحلي والاقليمي والدولي الذي يعاني في الأساس من مشكلات الفوضى والاضطرابات السياسية³¹.

خاتمة

قد أعطيت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عدد من الصلاحيات الواسعة وعلي الرغم من ذلك لم يتضح وجود استراتيجية للبعثة محددة تجاه المتطلبات الفعلية لبناء الدولة في ليبيا وتضميد الصراع والعمل علي توحيد وتعاون الهيئات والتنظيمات الليبية_الليبية، وحتى استراتيجيات البعثة المُعلنة هي فقط ل طرح رؤي للحل السياسي في ظل تناقضات الرؤي حول شكل النظام السياسي وكيفية الانتقال نحو الديمقراطية، فضلاً عن عدم وضوح أفق للاستقرار الدستوري، يمكننا القول أن البعثة ساهمت في التقليل من حجم تقاوم الأزمة، وساعدت في جمع فرقاء الصراع علي طاولة واحدة لحل الأزمة الليبية التي مازالت تبحث عن مخرجاً لها وذلك بسبب سياق الأزمة الليبية وما بها من تعقيدات بين أطرافها التي أدت إلي الحيلولة دون حلها.

■ النتائج

- 1- لا يزال التحول نحو الديمقراطية في ليبيا وتعزيز حقوق الإنسان يعاني من البطء الشديد في جميع المسارات وذلك يرجع لعدة عوامل داخلية وخارجية متعلقة بالأزمة الليبية، يجب أن تضعها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في حساباتها.
- 2- لم تجدي سياسة البعثة التوسيطية بين الأطراف الليبية المتصارعة نفعاً لان بعض الأطراف السياسية الليبية غلبت العناد السياسي فيما بينهم والمصالح الشخصية والثانوية علي المصالح القومية والوطنية العليا.
- 3- لعبت التدخلات الخارجية دوراً معيقاً لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا وذلك من خلال تأجيج الصراعات المحلية وزيادة حدة الصراعات القبلية والمناطقية وإنماء الظواهر العسكرية المتصارعة حتي أصبحت الميليشيات العسكرية في ليبيا ذات طبيعة إقليمية ودولية وليست محلية.
- 4- يجب علي المجتمع الدولي الناشد للديمقراطية في ليبيا مساندة وبناء مؤسسات تجعل ليبيا قابلة أكثر للانتقال الديمقراطي، حتي لا تنزلق البلاد في صراع داخلي ممتد وحرب اهلية، وهذا ما لم تقم به الأمم المتحدة من خلال بعثتها.
- 5- يجب علي البعثة السعي بشكل سريع في توحيد المجموعات المسلحة غير الإرهابية وضمها للجيش الوطني لفرض الأمن والاستقرار في أرجاء ليبيا، ليتمكن مستقبلاً من نزع السلاح والقضاء علي بقايا الجماعات المتطرفة والإرهابية.
- 6- يجب أن تضع البعثة في اعتبارها التعدد والتنوع القبلي في ليبيا ووضع الخطة والآليات التي يتقادي بها المجتمع الوقوع في الصراعات والتوترات الداخلية بين القبائل الليبية، وتدعيم الحوار المجتمعي بدلا من الحوار السياسي لبحث أسس وطرق تحقيق الوفاق الوطني والخروج من الأزمة، ومساعدة البعثة في تكريس مبادئ المشاركة السياسية وإخراج مشاريع للتنشئة السياسية للأفراد والجماعات الليبية.
- 7- وضع إستراتيجية جديدة للبعثة هادفة لتخطيط وتنفيذ مصالح وطنية حقيقية شاملة متوافقة مع خصوصية المجتمع الليبي تنصهر فيها الأبعاد الجهوية، واقناع كل الأطراف بتقديم تنازلات وتسهيلات في النقاط الخلافية للتوصل إلي وضع سياسي وأمني مستقر والخروج بالبلاد من مأزقها الراهن.

8- أظهرت الصراعات الليبية أن قوة ونفوذ الأمم المتحدة آخذان في الانخفاض في الآونة الأخيرة بسبب تصرفات وتقاوس القوى الكبرى التي تعلي مصالحها الشخصية.

الهوامش:

(1) يوسف جمعة الصواني، "ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 120-123.

(2) سلمان العودة، "إسئلة الثورة"، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات الانمائية، 2012، ص 159.

(3) صلاح عبد الرحمن الحديثي، سلافة طارق الشعلان، "حقوق الإنسان بين الامتثال و الإكراه في منظمة الأمم المتحدة"، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2009 .

(4) قرار مجلس الأمن (S/RES/1970)، 2011.

(5) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة (39)، ويدخل في هذا التكييف انتهاك حقوق الإنسان والتنكر للمبادئ الديمقراطية بجانب نطاقات أخرى كالمجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي والحد من أسلحة الدمار الشامل والقرصنة، حماية البيئة، واصفا في الإعتبار أن عدم الأستقرار في هذه الميادين يعني تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

(6) قرار مجلس الأمن (S/RES/2009)، 2011

(7) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar/> ، تم الدخول بتاريخ: 2022/3/24، 6:25م.

(8) قرار مجلس الأمن (S/RES/2323)، 2016.

(9) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar/> ، تم الدخول بتاريخ: 2022/3/28، 10:40ص.

(10) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar/A> ، تم الدخول بتاريخ 2022/3/28، 6:15م.

(11) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar/> ، تم الدخول بتاريخ 2022/4/1، 9:35م.

(12) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/a-> ، تم الدخول بتاريخ 2022/1/22، 11:26م.

(13) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar/A8> ، تم الدخول بتاريخ 2022/3/15، 3:06م.

(14) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، "تقرير يتعلق بالتعذيب وحالات الوفاة في أماكن الاحتجاز في ليبيا"، أكتوبر 2013، ص 1-2.

(15) الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا"، 23 ديسمبر 2014، ص 15-16.

- 16) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا وعن الاحتياجات ذات الصلة من الدعم التقني وبناء القدرات"، 12 يناير 2015، ص-ص 5-6.
- 17) المرجع السابق نفسه، ص-ص 7-8.
- 18) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، 22 أغسطس 2017، ص7.
- 19) زياد عقل، "هل نجحت المبادرات الدولية والإقليمية في حلحلة الأزمة الليبية"، متاح علي الرابط التالي: www.independentrbi.com، 18 نوفمبر 2019، تم الدخول بتاريخ: 2022/3/22، 4:58م.
- 20) "مبعوثون دوليون حيرهم لغز ليبيا"، صحيفة أصوات المغاربة، 21 يوليو 2017، متاح علي الرابط التالي: <https://www.maghrebvoices.com/2017/>، تم الدخول بتاريخ: 2022/3/18، 2:09م.
- 21) "ليبيا: أزمة سياسية حول المبادرة وتأجيل مبادرة متري"، صحيفة العربي الجديد، 11 يونيو 2014.
- 22) شريف الزيتوني، "المبعوثون الأمميون إلى ليبيا وقاعدة العرجاء ومكسورة القرنين"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 3 أكتوبر 2018، متاح علي الرابط التالي: <https://www.africatnews.net/article/>، تم الدخول بتاريخ 2022/4/25، 4:55م.
- 23) UN News, "International Meeting Essential to Getting Libya-led Political Process Back on Track, Ending Conflict, Special Representative Tells Security Council", Security Council 8611TH, September 4, 2019, p6.
- 24) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar/8>، تم الدخول بتاريخ 2022/4/20، 8:56م.
- 25) السنوسي بيسكري، "أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2015، ص 17.
- 26) Mohammed Cherkaoui, Libya's Zero-Sum Politics and Defiance of Legitimacy, Part 1, Al Jazeera Centre for Studies, May 2020.
- 27) سيدة محمود، "لماذا يصل مبعوثو الأمم المتحدة إلى ليبيا في مهمتهم إلى طريق مسدود"، البيان، عدد 403، 2020، ص44.
- 28) UN Libya envoy accepts £1,000-a-day job from backer of one side in civil war, Theguardian, 4 November 2015 available On: <http://arabcenterdc.org/policy>
- 29) علي محمد الصلابي، "العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية"، القاهرة: دار ابن خلدون، 2012، ص5.
- 30) المنصف وناس، "الشخصية الليبية" ثالث القبيلة والغنيمية والغلبة"، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014، ص80.
- 31) أحمد سعيد نوفل، وعاطف الجولاني، وآخرون، "الازمة الليبية إلى أين"، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2017.